سياسات بريطانيا في المستعمرات الإفريقية جنوب الصحراء وآثارها الممتدة

د. إيمان رجب زكي تمام

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد،
كلية الآداب، جامعة بني سويف

كان امتلاك بلدان إفريقيا للكثير من المعادن والثروات الطبيعية أحد أهم الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية للتنافس على احتلالها وسلب ثرواتها، غير أن بريطانيا لم تكن سبّاقة في استعمار إفريقيا، حيث دخلت هذا المجال مع نهايات القرن ١٨، لكنها أصبحت أقوى إمبراطورية استعمارية في إفريقيا، والمنافس الأبرز للاستعمار الفرنسي، ولذا أُطلق على بريطانيا «الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس».

وعلى الرغم من الدوافع الإمبريالية الاستغلالية المعروفة؛ زعمت الدعاية الاستعمارية البريطانية أن هناك مسؤولية ورسالة حضارية مهمة ينبغي للبريطانيين نشرها في المستعمرات الإفريقية، وأن حالة تلك المستعمرات أصبحت أفضل كثيراً في العهد الاستعماري مما كانت عليه قبل الاستعمار.

في ضوء ذلك؛ تأتي أهمية هذا الموضوع، للبحث في السياسات التي اتبعتها بريطانيا في مستعمراتها الإفريقية جنوب الصحراء، وآثار تلك السياسات على كل الأصعدة. ويحاول البحث الإجابة عن سؤال رئيس مفاده: هل سعت بريطانيا حقاً للنهوض بالمستعمرات الإفريقية جنوب الصحراء؟ ويتفرع عن هذا السؤال بعض الأسئلة، منها: هل كانت السياسات البريطانية تخدم أوضاع المستعمرات الإفريقية؛ أو أنها أمعنت في خدمة أهدافها الإمبريالية؟ وما آثار ذلك على تلك المستعمرات خلال الحقبة الاستعمارية؟ وأخيراً: ما انعكاسات تلك السياسات الإمبريالية غداة استقلال المستعمرات الإفريقية؟

أولاً: دوافع بريطانيا لاستعمار إفريقيا:

١) الاعتبارات الاقتصادية:

تُعدّ الاعتبارات الاقتصادية العامل الأول وراء التهافت الأوروبي على امتلاك القارة الإفريقية، فالصناعة الحديثة كانت بحاجة إلى أسواق جديدة، مع ارتفاع الطلب على المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة[١]، كالمطاط وزيت النخيل والحديد والذهب والماس، ولذلك تسابقت بريطانيا وفرنسا وغيرهما لاستعمار المناطق الغنية بها[٢]، ومن ثَمّ يمكن القول بأن التنافس بين الدول الأوروبية تحوّل إلى تنافس على الاستعمار السياسي والعسكري، وقد بلغت أرباح بريطانيا من استثماراتها في المستعمرات مبالغ طائلة[٣].

وكان من الضروري للدول الأوروبية البحث عن عملاء خارج أوروبا، بعد أن وضعت الدول الأوروبية الكبيرة، باستثناء بريطانيا، نظاماً جمركياً بعد عام ١٨٧٩-١٨٨٠م تتزايد فيه نسبة الحماية، ولهذا جرى البحث عن مناطق لإنشاء بنوك وشركات لاستخدامها رأس حربة للاستعمار، مثل شركة النيجر الملكية البريطانية، والشركة الإفريقية الوطنية في نيجيريا، وشركة سيسل جون رودس، التي عُرفت باسم شركة جنوب إفريقيا البريطانية[٤].

٢) الحالة المعنوية:

نظرت الدول الأوروبية للاستعمار على أنه مسألة هيبة وكرامة، أو أمن، أو ضرورة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، واقترن ذلك بتفوق جنس بعينه كما في بريطانيا.

إضافةً لما دوّنه بعض الكتّاب، مثل كارليل Carlyle وكينجسلي Kingsley، المنادين بفكرة الإمبراطورية، والتاريخ الإنجليزي حافل بمشاهير من هؤلاء الكتاب، الذين أثروا في رجال السياسة والشعب الإنجليزي. وقد ربط هؤلاء الكتاب الاستعمار بدافع الرغبة في نشر الحضارة بين الأمم، ولكن لم يكن هذا سوى ستار يُغطي به الاستعمار وجهه القبيح، حيث استُخدمت الأساليب الإنسانية لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية، فقد فرضت بريطانيا استعمارها على زنجبار بشرق إفريقيا باسم مكافحة تجارة الرقيق، واستخدمت فرنسا وبريطانيا النشاط التبشيري للتوسع في آسيا وإفريقيا[٥].

٣) الدافع الإستراتيجي:

بدعوى أن ذلك التوسع ضروري؛ فالأسطول البريطاني لكي يتمكن من السيطرة على الطرق البحرية الأساسية

(١) أحمد فاوسي أوغونبادو: آثار الاستعمار على الأديان تجربة جنوب غربي نيجيريا، مجلة الاستغراب، السنة الرابعة، ع١٢، ٢٠١٨م، ص٢٢٢.

(٢) يحيى بوعزيز: الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص١٠.

(٣) محمد محمود السروجي: جهاد الإمام ساموري توري في غرب إفريقيا في النصف الثاني من القرن ١٣ وأوائل القرن ١٤ الهجريين، مجلة مركز البحوث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع١، ١٩٨٢م، ص١٥١.

(٤) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١١م، ص٥٨.

(٥) محمد محمود السروجي، مرجع سابق، ص (١٥١، ١٥٢)؛ شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٥١.

ولبسط الهيمنة كان من الضروري الحصول على نقاط ارتكاز له تكون فيها ترسانات للإصلاح أو مراكز للتزود بالوقود وقواعد للعمليات[١]. ويتضح هذا من سيطرة بريطانيا على مصر بموقعها المهم على البحرين المتوسط والأحمر، وكذلك منطقة كيب تاون (رأس الرجاء الصالح)، ومنطقة باب المندب، والمناطق الواقعة خلفها على الساحل الإفريقي الشرقي، وما يُسمّى اليوم بمنطقة القرن الإفريقي[٢].

٤) توطين فائض سكان أوروبا في إفريقيا:

ولذا فإن بريطانيا- تحديداً- سارعت إلى استعمار مناطق صالحة للاستيطان الأوروبي، مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا، وفي إفريقيا استعمرت جنوب إفريقيا وكينيا، وقد اكتظت هذه المناطق بالاستيطان الأبيض[٣].

وعموماً؛ فقد بدأ النشاط الاستعماري البريطاني في إفريقيا متأخراً بعض الشيء مقارنةً بمناطق أخرى، إذ بدأت هذه الحركة في إفريقيا خلال القرن ١٦ على استحياء بدافع توسيع التجارة؛ ولهذا أُنشئت (الشركة التجارية الملكية في غرب إفريقيا)، ولم تدخل بريطانيا في موجة استعمار إفريقيا إلا في مرحلة لاحقة، وخاصةً بعد استعمار الهند، لضمان خطوط الاتصالات معها[٤]؛ من ثَمّ استولت على منطقة رأس الرجاء الصالح (أو الكاب Cape) عام ١٧٩٥م، وطبقاً لمعاهدة إميان انسحبت عام ١٨٠٢م، ولكن بتجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا، ونجاح الأخيرة في احتلال هولندا وتحويلها لجمهورية باتافيا، أصبحت مستعمرة الرأس (أو الكاب Cape) مكاناً ملائماً للانتقام، فاحتلتها بريطانيا من جديد في يوليو ١٨٠٦م[٥]، كما جاءت هذه الخطوة كرد فعل بريطاني بعدما هدّدت فرنسا الطريق التقليدي للتجارة البريطانية إلى الهند باحتلالها لمصر، فكان لابد لبريطانيا من تأمين الطريق البديل حتى لو كان أطول.

بعد ذلك؛ زاد نهم بريطانيا الاستعماري، فاحتلت سيراليون وجامبيا وساحل الذهب (غانا) ونيجيريا وجزءاً من الكاميرون في غربي إفريقيا، أما في جنوبي إفريقيا؛ فبالإضافة لمستعمرة الرأس (الكيب) احتلت بريطانيا ناتال والترنسفال والأورنج، ومن ثَمّ وضعت يدها على ما يُعرف الآن بجمهورية جنوب إفريقيا، واستعمرت أيضاً بيتشوانالاند (بوتسوانا- حالياً)، وروديسيا الشمالية والجنوبية (زيمبابوي- حالياً). وفي وسط إفريقيا فرضت نفوذها على نياسالاند (مالاوي- حالياً). أما في شرقي القارة؛ فقد استحوذت على جزء من الصومال (عُرف بالصومال البريطاني)، وكينيا، وأوغندا، وتنجانيقا وزنجبار (هما الآن دولة تنزانيا)، هذا فضلاً عن سيطرتها على كلٍّ من مصر والسودان.

هكذا نجحت بريطانيا في استغلال ظروفها الداخلية والخارجية؛ لتصبح في أواخر القرن ١٩ من أولى الدول الاستعمارية في إفريقيا دون منازع.

ثانيا: السياسات الاستعمارية البريطانية في المستعمرات الإفريقية، ونتائجها:

اتبعت بريطانيا جملة من السياسات والوسائل بهدف إحكام قبضتها على المستعمرات الإفريقية، ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة باستنزاف ثروات تلك المستعمرات، مع الحد قدر الإمكان من نفقات الإدارة، ولذا كانت أول سياسة متبعة هو إرساء قواعد محددة لنظام الحكم في المستعمرات، كما سيتضح فيما يأتي.

(١) عصام ضياء الدين السيد: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، ٢٠١٨، ص (١٣، ١٤).

(٢) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٥.

(٣) المرجع السابق، ص (٥١-٥٣)؛ يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص١١.

(٤) محمد عبد الستار البدري: من التاريخ: سيسيل رودز... أبو الاستعمار البريطاني في جنوب إفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، عبر الرابط: https://aawsat.com/node/868811

(٥) السيد فليفل: التاريخ السياسي والعنصري لمستعمرة رأس الرجاء الصالح ١٨٥٣-١٩١٠، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٦.

١) نظام الحكم البريطاني في المستعمرات الإفريقية:

أنشأت قوى الاستعمار الأوروبي نُظماً للحكم بهدف تحقيق أكبر قدر من الاستغلال الاقتصادي في المستعمرات الإفريقية، وكان الشاغل الرئيس للقوى الاستعمارية هو كيفية التعامل مع السكان الأصليين، وكيفية الحفاظ على أقلية بيضاء أوروبية مسيطرة على الأغلبية، فكانت هناك طريقتان للحكم: مباشر، وغير مباشر.

اتبعت بريطانيا نظام «الحكم غير المباشر»[١] في أغلب مستعمراتها، ولا سيما في إفريقيا وآسيا، واعتمد هذا النظام على هياكل السلطة الأصلية الموجودة مسبقاً في البلدان التي فرضوا سيطرتهم عليها، وقام ذلك على عدة أمور؛ هي: استمرار تعاون الزعماء الوطنيين والمؤسسات القبلية والمحلية مع الإدارة البريطانية، وأن يصبح هؤلاء الزعماء جزءاً من هذه الإدارة، وأن تبقى السلطة النهائية والحقيقية في يدي الحاكم العام البريطاني، فله الحق في فرض الضرائب والتشريع والتصريح بحمل السلاح والتصديق على اختيار الزعماء المحليين[٢]، هؤلاء الزعماء وفرت لهم الإدارة الاستعمارية الهيبة والاستقرار والحماية، وعادةً ما كانوا تحت إشراف عدد قليل من «المستشارين» البريطانيين[٣].

وقد لجأ البريطانيون لهذا النظام لأنه لم يكن هناك موارد بريطانية كافية لتمويل نظام الحكم الاستعماري المباشر، فضلاً عن النقص في الموظفين الأوروبيين في إفريقيا بذلك الوقت؛ مما أقنع البريطانيين أنه سيكون من الأرخص استخدام المؤسسات التقليدية لتحقيق الهدف نفسه.

إن طبيعة وعمل الحكم غير المباشر في شمال نيجيريا يؤكدان بشدة هذا الاستنتاج، فعندما غزا فريدريك لوجارد- الذي عادةً ما تُعزى إليه الأسس الأيديولوجية لنظام «الحكم غير المباشر»-خلافة سوكوتو كان من غير العملي بالنسبة له في ظل موارده المحدودة من الرجال والمال أن يحكم تلك المنطقة الشاسعة، ولحسن حظه وجد أن خلافة سوكوتو تمتلك بالفعل نظام إدارة متطور وفعّال يخضع لسلطة عددٍ من الأمراء، الذين كانوا يخضعون مباشرة لسلطان سوكوتو كرئيس أعلى، فكانت الطبيعة الهرمية للهيكل السياسي لخلافة سوكوتو التي أسقطوها مثالية لنظام الحكم غير المباشر؛ لأن البريطانيين وفق هذا النظام بإمكانهم السيطرة على الأمراء، ويمكن للأمراء بدورهم التحكم في شعوبهم[٤].

لقد أوضح رئيس الوزراء البريطاني سالسبوري فحوى هذا النظام بقوله: «تُعدّ حالة التبعية المحمية أكثر قبولاً لدى كثيرٍ من الأجناس المتحضرة، وأكثر ملاءمة لهم من نظام السيادة المباشرة. إنه أرخص وأبسط وأقل ضرراً باحترامهم لذاتهم، ويمنحهم المزيد من الوظائف كمسؤولين عموميين، ويقضي على الاتصال غير الضروري مع الرجال البيض»[٥].

في ضوء تلك الاعتبارات؛ طُبّق هذا النظام في كثيرٍ من المستعمرات البريطانية في إفريقيا، ففي الصومال البريطاني مثلاً اجتذبت الإدارة الاستعمارية عدداً من ضعاف النفوس من الصوماليين، مستغلين فقرهم وحاجتهم للمال، للعمل مع سلطات الاحتلال ضد مواطنيهم، والاتصال ببعض السلاطين، مثل سلطان الوارسنجلي، لإقناعه بالوقوف في صف البريطانيين، وكان ذلك دافعاً قوياً لحركة الجهاد التي قادها الزعيم الصومالي محمد عبد الله حسن[٦]. وفي منتصف عشرينيات القرن العشرين

---

(١) لم يكن البريطانيون وحدهم من طبقوا هذا النظام، إذ طبقه الفرنسيون في الجزائر وتونس، والهولنديون في جزر الهند الشرقية، والبرتغاليون في أنجولا وموزمبيق، والبلجيكيون في رواندا وبوروندي.
American Historical Association, 2018: England›s indirect rule in its African colonies, at: https://www.historians.org/

(٢) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص٣٢٢.

(٣) American Historical Association, 2018, Op.cit.

(٤) Ababio, Ofosu-Mensah: Gold Mining in Adanse: pre-colonial and modern, Lambert Academic Publishing, Sarbrucken, 2014, pp.55-63.

(٥) Roberts, Andrew: Salisbury: Victorian Titan, Weidenfeld & Nicolson, 1999, p.529.

(٦) نايل سليمان: المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني

طبق البريطانيون هذا النظـــام في تنزانيا[١]، كما طُبِّق في الكثير من ممتلكات الإمبراطوريتين البريطانية والفرنســية في غرب إفريقيا ووسطها[٢].

وإضافةً لنظام «الحكم غير المباشر» طبقت بريطانيا نظام «الحكم المباشر» في بعض مستعمراتها، حيث وجدت الهياكل الإدارية للشــعوب الأصلية غير ملائمة لأهدافها، فأقامت هياكلها الإداريــة الخاصة[٣]. وطبقت هذا النظام في المســتعمرات التــي تنافس البيض على اســتيطانها، كجنوب إفريقيا[٤] وكينيا وروديسيا؛ فمع تدفق المستوطنين البريطانيين فيمــا بين الحربين العالميتين عملت الحكومة الاستعمارية على تحقيق هدفين؛ أولهما استمرارية تصدير البضائــع لفائدة الاقتصــاد البريطانــي، وثانيهما ضمان ازدهار مجتمع المستوطنين البيض[٥].

٢) سياسات بريطانيا الاقتصادية:

وجهت بريطانيا سياساتها لتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من المكاســب الاقتصادية التي حركتها أساســاً نحو استعمار إفريقيا، فسعت للأخذ بكل السبل التي تُمكّنها من استنزاف واســتغلال الموارد الإفريقية، دون أي اعتبار للضرر الواقع على الاقتصاد المحلي للسكان الأصليين.

وتتمثل مثالب السياسة البريطانية على الصعيد الاقتصادي فيما يأتي:

- سلب الأرض ومصادرتها من ملاكها:

وكان ذلــك أحد أبرز دلائل النهب الاســتعماري، ومن مقومــات الحراك الثــوري الوطني؛ إذ ترتــب على انتزاع الأرض من ملاكها عدة مآسٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية.

ففي شرقي إفريقيا، ومنذ أن أعلنت بريطانيا حمايتها على كينيا عام ١٨٩٥م، أصبحــت كل الأراضي الكينية في قبضة التاج البريطاني، وبدأت الإدارة الاســتعمارية تشجع هجرة المستوطنين البيض إلى كينيا، فأقبلوا بأعدادٍ غفيرة، وسيطروا على أخصب الأراضي الزراعية وأجودها؛ فأصبح أصحاب الأراضي من الوطنيين مستأجرين، خاصةً مع نقل القبائل الإفريقية وطردها من أراضيها وإحلال الأوروبيين محلها[٦]، فقد نُقلت قبائــل الكيكويو إلى أراضٍ احتياطية مملوكــة للتاج البريطانــي؛ لأنهم كانوا يعيشــون بمنطقةٍ عالية الخصوبة بين نيروبي وجبل كينيا[٧]. كما نُقلت قبائل الماســاي والأكاما من مناطقهم، وانتُزعــت منهم ملايين الأفدنة وأُعطيت للمســتوطنين البيــض بين عامي ١٩٠٦م و١٩٢٢م[٨]، ونتــج عن ذلك نقص حاد في ممتلكات القبائل من الأراضــي، على الرغم من أن هذه الأراضي كانت تزيد زيادةً كبيرة عن حاجة الأوروبيين، في الوقت الذي حُرم فيه الأفارقــة ووُضعوا في معازل وطنية، وبلغت نســبة البيض بالنســبة للســود ١ إلى ٢٥٠، أي أن نسبتهم لم تكن تتعدى ٠,٤٪ عام ١٩٢٧م، وبهذا ســيطر حوالــي ٤٠ ألف أوروبي على ما يزيد على ١٦ ألف ميل مربع من أخصب الأراضي، وهو ما بلغت نسبته ٢٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في

١٨٩٩-١٩٢١م ثورة محمد عبد الله حسن أنموذجاً، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع٤، ديسمبر ٢٠١٧، ص٢٩.

(١) Liebenow, J. Gus: Responses to Planned Political Change in a Tanganyika Tribal Group, American Political Science Review, 50 (2), 1956, pp.447–448.

(٢) Afigbo, Adiele Eberechukwu: The Warrant Chiefs: indirect rule in southeastern Nigeria, 1891-1929, Longman, London, 1972, pp.3-5.

(٣) Fenwick, Laura: British and French Styles of Influence in Colonial and Independent Africa: A Comparative Study of Kenya and Senegal, SIS 419 002: Honors Capstone Dr. Patrick Ukata 23 April 2009, p.4.

(٤) Mamdani, Mahmood: Historicizing power and responses to power: indirect rule and its reform, Social Research, Vol.66, No.3, (Fall 1999), p.867.

(٥) Fenwick, Laura, Op.cit, p.6.

(٦) عبد العزيز كامل: قضية كينيا، المكتبة الثقافية، دار العلم، القاهرة، ١٩٦١، ص٣٢؛ نبيل بدر: جومو كينياتا (مذاهب وشخصيات)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، ص١٥.

(٧) WO 287/137: Kenya Military Report, 1939, pp.18,19.

(٨) نبيل بدر، مرجع سابق، ص١٥.

البلاد، والباقي امتلكه خمسة ملايين إفريقي[١].

وجرى مثل ذلك النهب في مستعمرات غربي ووسط إفريقيا، ففي محمية نياسالاند بوسط إفريقيا- مثلاً- صُودرت الأراضي[٢]، وأُطلق عليها «أراضي التاج»، وبلغت مساحتها حوالي ٨٥٪ من أراضي المحمية[٣].

وتفاقمت أيضاً مشكلة الأرض في جنوب إفريقيا، حيث استحوذ البيض على أخصب الأراضي، ووُضعت القوانين التي تحرّم على الأفارقة امتلاك الأرض وشرائها، وقصرت تلك العملية على البيض[٤]. كما زادت حدة المشكلة في رودسيا الجنوبية بعد انتزاع الأرض من الأفارقة لصالح الأوروبيين، وعندما أرسلت بريطانيا لجنة لدراسة المشكلة بقيادة سير وليام كارتر؛ رأت اللجنة تقسيم الأراضي بنسبة ٧٢٪ للأوروبيين، و٢٨٪ للإفريقيين[٥].

- التحكم في إنتاج محاصيل نقدية خدمةً للمصالح الإمبريالية على حساب محاصيل الكفاف:

ففي أوغندا فرضت بريطانيا على المزارعين زراعة المحاصيل النقدية التي احتكرت تصديرها، كالقطن وقصب السكر والبن والشاي، وجعلت من أوغندا مزرعة قطن احتكرت تصديره، كما ركزت في إنتاج المحاصيل الغذائية، فكانت هناك زراعة كثيفة للبُن والموز[٦]، وفي الوقت نفسه حرمت الأوغنديين من الاهتمام بزراعة محاصيل الكفاف التي تسهم في تغطية حاجاتهم المعيشية، وكانت هذه سياسة بريطانية هدفت إلى أن تصبح أوغندا سوقاً رئيسة لتصدير المحاصيل النقدية[٧].

وفي غربي إفريقيا أيضاً قام البريطانيون بتحويل زراعة الكفاف التقليدية في العديد من المناطق لتعزيز إنتاج المحاصيل النقدية لأغراض التصدير[٨].

- العمل الإلزامي:

هو أحد أبرز مساوئ الإدارة البريطانية في إفريقيا، بعدما ظهرت الحاجة لتوفير العمالة الإفريقية لمزارع المستوطنين البيض، حتى إن النساء والأطفال لم يسلموا من العمل الإلزامي في تلك المزارع[٩]، وربطت سياسة

---

(١) إيمان رجب تمام: المرأة الإفريقية والنضال الوطني دراسة لموقف المرأة الكينية إزاء السياسات الاستعمارية البريطانية ١٩١٣-١٩٥٦م، حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف، مج١٠، ج٢، ٢٠٢١م، ص٩٨٣.

(٢) في البداية قام المسؤولون الاستعماريون وأعضاء البعثات التنصيرية والمستثمرون بخداع الوطنيين في نياسالاند، بأنه لأغراض رفع المستوى المعيشي للأفارقة فإنهم بحاجة للوصول إلى الأراضي الخاصة بهم لإنشاء محطات مهمة لزراعة المحاصيل الغذائية، وإجراء التجارب، ودفع عجلة النشاط التجاري للأمام. وللأسف رحبت السلطات المحلية بحرارة بهذا المقترح الخبيث، مثل موافقة الزعيم كابيني Kapeni على تخصيص أرض لإرسالية بلانتاير لإنشاء مقر لها. وبالمثل فإن شعب تونجا Tonga في مقاطعة نخاتا باي Nkhata-Bay رحب بتأسيس مقر إرسالية ليفينجستونيا Livingstonia في باندواوي Bandawe، أملاً في أن يساعد أعضاء هذه الإرساليات في توفير الأمن ضد هجمات نجوني المستمرة. ثم بدأت الدائرة تتسع بدخول الشركات والمستثمرين الأوروبيين، وبدأت مطالباتهم بتوقيع الزعماء الأفارقة على معاهدات تسليم الأراضي بالإقناع تارةً وبالإجبار تارةً أخرى، في ظل وعود كاذبة بتحقيق طفرة أمنية واقتصادية واجتماعية هائلة، وهو ما لمس الوطنيون عكسه تماماً بعد ذلك. ولأن معظم الزعماء كانوا أميين لم يخطر ببالهم أنهم يبيعون أرضهم للأوروبيين؛ وظنوا أنهم يؤجرونها لهم؛ وأن الأرض ستعود إليهم. للمزيد انظر:
Banda, Paul Brenard Chiudza: State Counter-Insurgency and Political Policing in Colonial and Post-Colonial Malawi 1891-1994, PhD Thesis, West Virginia University, 2019, p.88, 89, 92.

(٣) Ibid, p.96.

(٤) بدوي رياض: الأرض والعنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا ١٩١٠-١٩٦١م، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٤م، ص٥٥.

(٥) عمراوي جمال الدين: مظاهر التمييز العنصري في روديسيا الجنوبية ١٩٢٣-١٩٦٥م، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١٩، أبريل ٢٠١٦، ص١٤.

(٦) McMaster, D. N: A Subsistence Crop Geography of Uganda, the Uganda Journal, Vol.27, No.2, September 1963, P.231.

(٧) Clark, Ralph: Aid in Uganda- Programs and Politics, the Overseas Development Institute Ltd, London, 1966, PP.14-15.

(٨) Chimee, Ihediwa Nkemjika, Op.cit, p.19.

(٩) Gray, Leslie & Kevane, Michael: Diminished Access, Diverted Exclusion: Women and Land Tenure in Sub-Saharan Africa, African Studies Review, Vol.42, No.2 (Sep., 1999), p.24.

العمل الإلزامي بفرض الكثير من الضرائب التي أجبرت الأفارقة على العمل في مزارع المستوطنين البيض للتمكن من دفعها[١].

ومن أجل إخضاع السكان في مستعمرة نياسالاند ونهب ثرواتهم استعمل البريطانيون أسلوب الإكراه والعنف، ونشر هاري جونستون حاكم المستعمرة (١٨٩١-١٨٩٦م) قوة عسكرية لسحق المعارضة، ولفرض العمل الإجباري، وضريبة الكوخ، لإيجاد قاعدة إيرادات متنوعة[٢].

- اعتمدت السياسة البريطانية على بعض الشركات البريطانية في المستعمرات التي اشتهرت بثرواتها المعدنية:

وقد عملت هذه الشركات بكل ما أوتيت من قوة لاستنزاف هذه الثروات، ففي رودسيا الجنوبية مثلاً قامت شركة جنوب إفريقيا البريطانية باستنزاف المعادن المتوفرة في المنطقة، وبخاصة الفحم والكروم، الأمر الذي دفع ملك رودسيا لأن يكتب للملكة فيكتوريا يشكو لها استنزاف ثروات بلاده والخداع الذي تعرّض له من قِبَل البريطانيين[٣].

- تطوير البنى التحتية في المستعمرات لم يتم إلا لأغراض استغلالية:

ولأجل هذه الأغراض نفذت بريطانيا عدداً من مشاريع السكك الحديدية لتسهيل نقل هذه المحاصيل والربط بين مواقع الإنتاج ومواقع التصدير، من ذلك إنشاء خط سكة حديد لاجوس- إيبادان بين عامي (١٨٩٦-١٩٠٠م)، وأُنشئت خطوط فرعية أخرى بين عامي (١٩٠٧-١٩٠٩م) امتدت نحو إيللورين، وكادونا، وزاريا، وكانو، واستتبع ذلك مدّ خطوط أخرى عام ١٩١٣م نحو مناطق بورت هاركوت، وإينوجو، ومايدوجوري[٤].

وفي أوغندا نفذت بريطانيا السياسة نفسها، فأنشأت الطرق والسكك الحديدية لا لشيء إلا لتربط بين مواقع الإنتاج ومواني التصدير للسلع المهمة[٥]، دون اهتمام بتنمية شبكة الطرق والمواصلات التي تربط بين أجزاء البلاد، مثل الخط الذي أُنشئ عام ١٩٠١م، من سوروتي Soroti وسط البلاد إلى ميناء ممبسة Mombasa في كينيا المجاورة، للمساعدة في تصدير المحاصيل النقدية إلى ما وراء البحار. والعجيب أن الإدارة الاستعمارية البريطانية أثقلت كاهل الأوغنديين بأعباء ونفقات إنشاء هذه السكك الحديدية، وقُدّرت التكلفة بخمسة ملايين جنيه إسترليني، وجعلته قرضاً مستحق السداد، يُسدد للخزانة الإمبراطورية، حتى إنه لم يتم إعفاء أوغندا من نسبة الفائدة على هذا القرض[٦].

٣) سياسات بريطانيا على الصعيد الاجتماعي:

كان من مثالب الإدارة الاستعمارية البريطانية على الصعيد الاجتماعي ما يأتي:

- إطلاق أيدي البعثات التنصيرية في التعليم والصحة وغيرهما من المجالات:

مما كان له آثاره السلبية في المجتمع الإفريقي، والملاحظ أن التنسيق بين رجال البعثات والمسؤولين الاستعماريين، وتفانيهم في خدمة الأهداف الإمبريالية، قد زرع نوعاً من عدم الثقة فيما يقدمونه من خدمات، فقد أخذ الأفارقة يتشبثون بعاداتهم وتقاليدهم وموروثاتهم،

(١) Wipper, Audrey: Kikuyu Women and the Harry Thuku Disturbances: Some Uniformities of Female Militancy, Journal of the International African Institute, Vol.59, No.3 (1989), p.308

(٢) للمزيد انظر: Banda, Paul Brenard Chiudza, Op.cit, p.88, 89, 92.

(٣) عبدالرازق مطلك: حركة التحرر في زيمبابوي وموقف العراق منها، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، ع٣، ١٩٨١، ص (٧٨، ٧٩).

(٤) Chimee, Ihediwa Nkemjika, Op.cit, p.19.

(٥) CO 879-153: Current Economic Problems, African Conference, Being A Conference of Delegates From the Legislatives Councils of the British African Colonies and Protectorates, Held at Lancaster House, From the 29th September to 9th October, 1948.

(٦) CO 879/ 121: East African Colonies and Protectorates, (Further Correspondence 1923–1924), From the Secretary of State to the Governor, 3rd January, 1923, CO 879/ 121: Confidential, From the Governor to the Secretary of State, 22nd December, 1922.

رافضين الوصاية الأجنبية وتدخّل رجال البعثات التنصيرية في العادات والتقاليد المحلية، وحثهم الأهالي على التخلص منها لأنها رجعية وتخلّف واستبدالها بالتقاليد والعادات الأوروبية، حتى إنهم كانوا يرفضون التداوي بالطب الأوروبي، ويفضلون استخدام وسائلهم المتوارثة[١].

- معاناة المجتمع الإفريقي من تمييز عنصري استعماري بريطاني فج:

ففي اتحاد جنوب إفريقيا طُرد الأفارقة من مناطقهم ووُضعوا في معازل لا تسمح لهم بالاختلاط بالأجناس الأخرى؛ إذ عملت السياسات البريطانية على صنع خريطة جديدة لجنوب إفريقيا لتقسيمها إلى دولة بيضاء ودويلات إفريقية مجاورة لها؛ على ألا يكون هناك اتصال بين الطرفين إلا بغرض قيام الطرف الإفريقي بخدمة الأبيض[٢]. وكانت الأرض المخصصة لاستقرار الأفارقة لا تشكل سوى ١٣٪ من جنوب إفريقيا، في حين عاش البيض على ٨٧٪ منها.

كما وُضع الأفارقة في مرتبةٍ دون الرجل الأبيض في مجالات الحياة كافةً، من تعليم وصحة وعمل وغيرها[٣]. وشرّعت الحكومة الاستعمارية قوانين عنصرية، مثل قانون المرور، الصادر عام ١٨٠٩م، والذي فرض على السكان الأفارقة حمل بطاقة للمرور والتجوال. كما صدر قانون ينظم العلاقة بين الخدم الأفارقة والمخدومين أو أرباب العمل من البيض[٤]. وصدر قانون مناطق التجمع عام ١٩٥٢م، الذي حظر الاختلاط بين الأفارقة والأوروبيين. وامتدت سياسة التفرقة العنصرية إلى وسائل المواصلات والبنوك ومكاتب البريد والمسارح والمستشفيات وكل مرافق الحياة[٥].

أيضاً كانت السياسة الاستعمارية البريطانية تنظر إلى المجتمع الأوغندي باعتبار أن الأوروبيين مواطنين من الدرجة الأولى، والآسيويين من الدرجة الثانية، والأفارقة من الدرجة الثالثة، وكان هذا ضمن سياسة الأبارتيد أو الفصل العنصري البريطاني، على نحو مماثل لما جرى في جنوب إفريقيا[٦].

٤) الخدمات الصحية:

مع ضعف وتردي مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المستعمرات البريطانية حاولت بعض الجمعيات الإسهام في المجال الطبي، ففي محمية زنجبار تدخلت بعض الجمعيات للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية، ولاسيما جمعية زنجبار للأمومة Zanzibar Maternity Association (ZMA)، التي تأسست عام ١٩١٨م بالعاصمة ستون تاون، وموّلها السكان العرب والهنود، لكن مسؤولي الخدمة الطبية الاستعمارية كانوا غير سعداء بالعمل في وجود منافسة مقدم خدمة طبية آخر؛ لأنه يكشف عن القصور الواضح والانتقائية في أداء مهامهم الصحية، وخاصةً مع نجاح جمعية ZMA في تقديم خدمة مميزة، وهذا من شأنه تعريض الإدارة الاستعمارية للحرج، لأنها ببساطة لم يُنسب إليها الفضل كونها أهم مانحي

(١) عبدالله عبدالرازق إبراهيم: موقف مملكة الأشانتي من التوسع البريطاني في غانا في القرن ١٩، المجلة التاريخية المصرية، مج٣٥، ١٩٨٨، ص١٦٣.

(٢) بدوي رياض، مرجع سابق، ص٦٢.

(٣) إيهاب العجيلي، وطارق نجم: جنوب إفريقيا والتمييز العنصري: غاندي ونلسون مانديلا أنموذجاً، مجلة جامعة بابل- العلوم الإنسانية، مج٢٥، ع٤، ٢٠١٧، ص (١٥٧١، ١٥٧٩، ١٥٨٠).

(٤) أحمد طاهر: إفريقيا فصول من الماضي والحاضر، المكتبة الإفريقية، دار المعارف، د.ت، ص٢٢٤.

(٥) جديون وير: تاريخ جنوب إفريقيا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦، ص (٢٣٩، ٢٤٣).

(٦) كانت قطارات الدرجة الأولى مخصصة للأوروبيين وقليل من الآسيويين، وكانت هناك حافلات مخصصة للآسيويين، في حين كانت حافلات الأفارقة سيئة للغاية، وكان الأمر نفسه متبعاً في المرافق الأخرى. ولم يكن هناك قانون يؤيد الفصل العنصري في أوغندا، لكنه لوحظ في الواقع العملي، فلم يكن مسموحاً للأفارقة الذهاب إلى فندق الإمبراطورية بوسط كمبالا (فندق جراند إمبريال) The Grand Imperial Hotel، الذي استمر حتى عام ١٩٥٢م يعلّق لافتة مكتوباً عليها «غير مسموح للأفارقة والكلاب»، وهو ما يشير إلى سياسة عنصرية واضحة ضد الأفارقة.
Why Idi Amin Expelled The Asians, New African, Monday, 1 October, 2012, P.33.

الرعاية الطبية الرسمية بالجزيرة؛ من ثَمّ لم تهتم الإدارة الاستعمارية البريطانية بدعم مثل هذه المبادرات الطبية فيما بعد ما لم يُسمح لها بالتحكم فيها وإدارتها بشكلٍ كامل[١].

على النقيض من ذلك؛ أطلقت الإدارة الاستعمارية أيدي الإرساليات التنصيرية لتقديم الخدمات الطبية في كثيرٍ من المستعمرات، مثل تنجانيقا وغيرها، وخاصةً في المناطق الريفية النائية التي كان لتلك الإرساليات اليد الطولى فيها بتقديم مثل هذه الخدمات، ولكن الخدمات الطبية لتلك الإرساليات كانت محدودة للغاية، ولم تشمل السكان كافةً لنقص الموارد، ويرى البعض مسؤولية الإدارة الاستعمارية عن ذلك كما في مالاوي، إذ إنها لم تقدم سوى دعمٍ محدودٍ للغاية للطب التنصيري، واقتصر التعاون الرسمي بينهما على علاج مرضى الجذام[٢].

كما كانت الإدارة الاستعمارية وسياساتها مسؤولة عن تفشي بعض الأوبئة والجوائح، ومنها جائحة الأنفلونزا التي ضربت رودسيا الجنوبية عام ١٩١٨م، وتفشت لسوء الأوضاع والخدمات بين عددٍ كبير من الأفارقة وعمال المناجم الذين كانت حالات الوفاة أكثر بينهم.

وعلى الرغم من هذا فلم يكن الشغل الشاغل للإدارة البريطانية سوى تأثير الجائحة على قوة العمل في المستعمرة، ومن ثَمّ فإن استجابات الإدارة الإمبريالية للتعامل مع الجائحة كانت انتقائية، ولذا كانت في نظر الأهالي استجابات إجرامية؛ فمع الذعر والهلع الذي ساد بين المستوطنين البيض صدرت تعليمات صارمة بعزل المرضى الأفارقة في محجر صحي في بولاوايو، وكان الإفريقيون يفزعون من هذا الاحتجاز، واضطر بعضهم للهرب، إذ لم يكن سوى مجرد «حظيرة» لا تناسب حالتهم الصحية ولا تساهم مطلقاً في علاجهم، ولذلك فإن أولئك الذين كانوا مفتونين بالطب الأوروبي أصبحوا في أكتوبر ونوفمبر عام ١٩١٨م لا يثقون به إلا أدنى ثقة، ولجأ بعضهم للعلاج بالأعشاب، وآخرون لجؤوا للعرافين، وقسم منهم لجأ للتضرع بأرواح الأسلاف[٣].

وبالمثل؛ كان سوء السياسة الاستعمارية البريطانية سبباً لتفشي وباء البلهارسيا في كلٍّ من مصر وجنوب إفريقيا وروديسيا قُبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة، فأصيبت الإدارة البريطانية بالذعر خوفاً على الإداريين البريطانيين ومجتمع المستوطنين البيض، وعلى قوة العمل بهذه المستعمرات[٤].

لقد ظل الوضع كذلك حتى بعد استخدام السياسة البريطانية لمصطلحات «التقدم» «والرفاهية» لسكان المستعمرات، منذ عشرينيات القرن العشرين، وتم توثيق هذا بقانون التنمية الاستعمارية الصادر عام ١٩٢٩م، ثم قوانين التنمية والرفاهية الاستعمارية عام ١٩٤٠م، فخلال تلك الحقبة ارتكزت السياسات والخطابات والأيديولوجيا الاستعمارية حول «المهام الحضارية»، «والأعباء الإنسانية» التي تضطلع بها بريطانيا في مستعمراتها[٥].

---

(١) Greenwood, Anna: The Colonial Medical Service and the struggle for control of the Zanzibar Maternity Association, 1918–47, in: Greenwood, Anna (editor): Beyond the State: The colonial medical service in British Africa, Manchester University Press, 2016, pp.86-88.

(٢) Hokkanen, Markku: The government medical service and British missions in colonial Malawi, c. 1891–1940: crucial collaboration, hidden conflicts, in: Greenwood, Anna (editor): Beyond the State: The colonial medical service in British Africa, Manchester University Press, 2016, p.39.

(٣) تيرنس رينجر: جائحة الأنفلونزا في رودسيا الجنوبية أزمة مفهوم، في: دافيد أرنولد (محرر): الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية، ترجمة د. مصطفى إبراهيم، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٣٦، الكويت، ١٩٩٨م، ص (٢٤٨-٢٥٠، ٢٥٣).

(٤) جون فارلي: البلهارسيا: مشكلة «لصحة الأهالي» ١٩٠٠-١٩٥٠، في: دافيد أرنولد (محرر): الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص (٢٧٢-٢٧٩).

(٥) Riley, Charlotte Lydia: The winds of change are blowing economically: the Labour Party and British overseas development, 1940s–1960s, in: Smith, Andrew W.M. and Jeppesen, Chris (editors): Britain, France and the Decolonization of Africa: Future Imperfect?, UCL Press, 2017, p.43.

٥) سياسات بريطانيا التعليمية:

يمكن تقسيم تاريخ التعليم في المستعمرات البريطانية بإفريقيا إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى:

تبدأ من السنوات الأخيرة للقرن ١٩ حتى الحرب العالمية الأولى، وكانت مرحلة يهيمن عليها التعليم التنصيري والرسالة الحضارية، حيث ابتعدت المؤسسات الحكومية بلندن عن عمل الجمعيات التنصيرية[١]، وعهدت إليها بالإشراف على التعليم في مستعمراتها، وكان لهذه البعثات أهداف واضحة، منها نشر مبادئ النصرانية وتعاليم الكتاب المقدس، وفي أوغندا مثلاً عملت على قطع الصلة بين مسلمي أوغندا والثقافة الإسلامية، لاقتناعها بأن التعليم هو السبب الرئيس في تطور المسلمين ونهضتهم[٢].

وفي جنوب إفريقيا أصدرت الحكومة البريطانية إعلاناً رسمياً عام ١٨٢٢م؛ نص على أن تصبح اللغة الإنجليزية لغة رسمية بمستعمرة الرأس (الكيب) بدلاً من الهولندية، وشاركت البعثات التنصيرية للكنيسة الإنجليزية الحكومة في هذا التوجه، فعملت على تدريس الإنجليزية في مدارس البعثات[٣].

- المرحلة الثانية:

تمتد بين الحربين العالميتين، وتتميز بالبرامج الرسمية، التي سعت إلى «تكييف» التعليم على أنه ممارسة ثقافية تقليدية، يجب أن تتوافق مع «العقل الإفريقي» الذي لم يرض عن تعليم الإرساليات.

وقد صُممت المشاريع لتوفير التعليم بتكلفة قليلة للدولة، ولمعالجة مخاوف الرفاهية في عصر الكساد العالمي، لكنها كانت تهدف أيضاً إلى إحباط الحركات السياسية التي كانت تهدد النظام الاستعماري.

ويجب تأكيد أن المشاركة التنصيرية في التعليم لم تتوقف في هذه المرحلة؛ فقد اشتملت معظم مشاريع التعليم الحكومية على جمعيات تنصيرية وقادة إرساليين مؤثرين بمراحل التخطيط، وفي أحيانٍ كثيرة عملت الحكومة من خلال البعثات على توظيف المعلمين لتدريب الطلاب بالمدارس الحكومية، واستخدمت أيضاً المنح للمدارس الإرسالية التي ستتعاون مع الحكومة.

بعد عام ١٩٢١م؛ مارست بريطانيا دوراً غير مسبوق في إدارة التعليم بمستعمراتها، ومحمياتها، والانتداب الذي حصلت عليه بعد تفكك الإمبراطورية الألمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى[٤].

- المرحلة الثالثة:

أبرزتها الخلافات التي حدثت بين الحربين العالميتين حول السيطرة على التعليم، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتاريخ مختلف من النضال من أجل الاستقلال الوطني في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين[٥].

ومثل أي قطاع وُجّه قطاع التعليم لخدمة الأهداف الاستعمارية، ومثلاً؛ بعد أن قامت سلطات محمية شرق إفريقيا البريطانية بحلول عام ١٩٠٣م بتمكين المستوطنين البيض من أفضل الأراضي، وبخاصة أراضي الكيكويو، وحصر الأفارقة في نطاقات أصغر، وجهت الأفارقة للعمل مزارعين ورعاة للماشية بالمزارع مقابل أجور زهيدة، وحجزت الوظائف ذات الأجور الأفضل لأولئك الذين يمكنهم التحدث بالإنجليزية والعمل وسطاء بإدارة المشاريع الزراعية، أو ككتبة بالمدن النامية مثل نيروبي.

إذن؛ عندما احتاج المستوطنون إلى أفارقة يتحدثون الإنجليزية للمساعدة في إدارة الأعمال قدّمت لهم المدارس

---

(١) Windel, Aaron: British Colonial Education in Africa: Policy and Practice in the Era of Trusteeship, History Compass, No.7/1, (2009), p.1.

(٢) Thompson, Jack: Lake Malawi I Presume? David Livingstone Maps and the Discovery of Lake Nyassa in 1859, The Society of Malawi Journal, 2013, Vol.66, No.2, 2013, pp.1,10,12.

(٣) عباس حسين: تطور التعليم في إفريقيا للمدة من ١٨٠٦-١٩٢٦م، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٦٥، آذار ٢٠١٩م، ص١٩٨.

(٤) Windel, Aaron, Op.cit, p.2.

(٥) Meredith, David: The Colonial Office, British Business Interests and the Reform of Cocoa Marketing in West Africa, 1937–1945, The Journal of African History, Vol.29/2, (1988), pp.285–300, Windel, Aaron, Op.cit, pp.2, 3.

الإرسالية هذه الخدمة. وعندما اشتكى المستوطنون من نقص العمالة الماهرة شُكّلت لجنة مختصة لتصميم أفضل نموذج تعليمي للمستعمرة، وأوصت بتركيز تعليم الأفارقة في الأمور الصناعية والتقنية، للعمل حرفيين يخدمون المستوطنين[١].

كما ظهرت دلائل التمييز العنصري في التعليم أيضاً، ولا سيما في المستعمرات التي استوطنها البيض، ففي رودسيا الجنوبية مثلاً لم يكن يُسمح للأفارقة بتلقي التعليم بنفس الفصول الدراسية مع البيض. أيضاً رغم الكثرة العددية للأفارقة بالمستعمرة، وقلة أعداد البيض مقارنةً بالسكان الأصليين، فإن عدد الأفارقة المتلقين للتعليم كان محدوداً للغاية نظراً لقسوة ظروفهم المعيشية.

ويكشف الإنفاق على التعليم أيضاً مدى التمييز العنصري، فكان تعليم الأوروبي يكلف حوالي ٢٦ جنيهاً إسترلينياً، أما الإفريقي فلم تتعد تكلفة تعليمه ٦ جنيهات. كما أن جامعة سالسبوري التي أنشأتها بريطانيا عام ١٩٥٧م خُصّصت لخدمة البيض، والمحصلة أن ٦١٪ من الأفارقة كانوا أميين، أما البيض فكانوا على نقيض ذلك، لأن تعليمهم كان إلزامياً ومجانياً[٢].

ثالثا: نتائج السياسات الاستعمارية في إفريقيا:

نظراً لأن هذه السياسات صيغت في المقام الأول لتحقيق الأهداف والمكاسب الاستعمارية البريطانية، دون النظر لحاجة الدول الخاضعة للاستعمار، فكان من البديهي أن تكون لهذه السياسات سلبياتها، ومن ثَمّ كانت عرضة للنقد.

١- نتائج سياسة الحكم غير المباشر:

كان نظام الحكم غير المباشر أرخص وأسهل لبريطانيا، إذ كان يتطلب عدداً أقل من الإداريين، ولكنه واجه عدداً من المشكلات، ففي كثير من الحالات قامت السلطات البريطانية بتمكين الزعماء التقليديين المحليين، كما في حالة النظام الملكي بأوغندا، ولكن إذا لم تعثر على زعيم مناسب فإنها ببساطة كانت تختار حكاماً محليين مناسبين للأهداف والمصالح البريطانية، كما في كينيا وجنوب نيجيريا.

ومن ثَمّ؛ فإن الزعماء الجدد لم يحظوا دائماً بدعم السكان المحليين؛ لأن الإدارة الاستعمارية غالباً ما كانت تختار من لهم سمات مماثلة لسماتها ويقبلون خدمتها، بغض النظر عن ملائمة هذه السمات لمتطلبات القيادة المحلية، فكان العديد منهم من كبار السن الذين ارتبطوا بمصالح مع المستعمر، ومن ثَمّ فإن الحكم غير المباشر عزز النظرة الراديكالية بين السكان الأصليين، وهمّش المثقفين الشباب، كما أن هؤلاء القادة غالباً لم يكونوا على دراية بمهامهم الجديدة[٣].

ناقش محمود ممداني، وبعض الباحثين الأفارقة الآخرين، كيف كان «الحكم المباشر» و«غير المباشر» ما هما إلا محاولتان لتنفيذ أهداف متشابهة للحكم الأجنبي[٤].

ولكن نظام الحكم غير المباشر، الذي عدَّه البعض نموذجاً أفضل، كانت له آثاره السلبية بالغة الخطورة، فقد أدى إلى ظهور التوترات العرقية داخل المجتمعات المحكومة[٥]، وضرب المؤرخ الإفريقي علي مزروعي أمثلة على مساوئ هذا النظام، منها مثلاً أنه كان مسؤولاً عن الأزمة العسكرية في أوغندا بين الباجندا والحكومة

(١) Anderson, J.: The Struggle for the School: The Interaction of Missionary, Colonial Government, and Nationalist Enterprise in the Development of Formal Education in Kenya, Longmans, London, 1970, pp.36–37.

(٢) عمراوي، مرجع سابق، ص (١٥، ١٦).

(٣) Collins, R.O. and Burns, J.M.: A History of Sub-Saharan Africa, Cambridge, 2007, pp.299-308.

(٤) Mamdani, Mahmood: Indirect Rule, Civil Society, and Ethnicity: The African Dilemma, Social Justice, Vol.23, No.1/2 (63-64), The World Today (Spring-Summer 1996), pp.145-150. Rich, Paul: The Origins of Apartheid Ideology: The Case of Ernest Stubbs and Transvaal Native Administration, c.1902-1932, African Affairs, Vol.79, No.315, (Apr, 1980), pp.171–194.

(٥) Mamdani, Mahmood: Historicizing power and its reform, pp.859-886.

المركزية في عهد ميلتون أوبوتق عام ١٩٦٦م، إضافةً لأطول حـــرب أهلية عرفها بلد إفريقـــي، وهي الحرب الأهلية في الســـودان من ١٩٥٥م إلى ١٩٧٢م، بعد أن تســـبب الحكم الاســـتعماري البريطاني في تأجيج الصراع بين الشـــمال والجنـــوب. حتى نيجيريا فخر اللورد لوجارد وقرة عينه في إرســـاء قواعد الحكم غير المباشـــر، تسبب ميراث الحكم الاســـتعماري بها في تمهيد الطريق لمجازر بين الطوائف المختلفـــة، ثم وقوع الحرب الأهليـــة النيجيرية التي بلغت ذروتها بين عامي ١٩٦٧م و١٩٧٠م[١]، في ضوء ذلك وصف ممداني الحكم غير المباشر بأنه «الاستبداد اللامركزي»[٢].

وإذا كان نظـــام الحكم المباشـــر ســـعى لتكوين نخبة من الأفارقة تســـتوعب ثقافة المســـتعمر وتسعى لتطبيقها ونشـــرها، فقد هدف نظـــام الحكم غير المباشـــر- على الرغم من الادعاءات بأنه أكثر أشـــكال الحكم الاستعماري اعتدالاً- إلى فرض الهيمنة وتحقيق المصالح الاستعمارية مـــن خلال نخبة ضيقة من الوطنيين، الذين أصبحوا حلفاء في المشروع الاستعماري، كان هذا هو الحال في القرن ١٩ في بعض المســـتعمرات الإفريقية البريطانية، مثل فريتاون بســـيراليون، ولاجـــوس بنيجيريا، والصومـــال البريطاني، ولذلك أدى إشراك الزعماء المحليين في الحكم إلى مزيدٍ من الاستبداد الاستعماري[٣].

ويُلاحـــظ أيضاً أن تطبيـــق بريطانيا لنظـــام الحكم المباشـــر في بعض المســـتعمرات كان يتوقف على حجم الاســـتيطان الأبيض في المستعمرات، فتطبيق هذا النظام في مستعمرة الكيب، التي كان بها عدد كبير من المستوطنين البيض خلال القرنين ١٨ و١٩، كان لدوافع عنصرية بحتة، فلم يكن هؤلاء البيـــض ليخضعوا لحكم الوطنيين حتى مع تلبيتهم لمطالب المستعمر، واستهدف هذا النظام السيطرة الشـــاملة على مؤسسات الســـوق، والاستيلاء على الأرض، وتدمير الحكم الذاتي للجماعة، وهزيمة السكان الأصليين وتشتيتهم[٤]. وجرى الأمر نفسه في كينيا وروديسيا للحفاظ على مجتمع المستوطنين البيض[٥].

أيضـــاً تضاعفـــت الفـــوارق العرقيـــة والقبلية بفعل السياسات الاستعمارية والتنمية غير المتكافئة[٦]، ولنضرب مثالاً على ذلك بأوغندا، فقد أدى نظام الحكم غير المباشر إلى إثارة النزاعات والانقســـامات بيـــن الجماعات الإثنية، لعدم وجـــود نظام إداري موحد لجميـــع مناطق أوغندا[٧]، خاصةً في ظل تكريس الإدارة الاستعمارية للأوضاع السائدة الخاصة بالصراعات القبلية التي أخذت صبغة رسمية في العهد الاســـتعماري، الذي زاد الانقسامات القبلية حدةً بأن منح الممالك الكبرى- وبخاصة البوجندا- وضعاً مميزاً في نظـــام الحكم المحلي دون بقية الممالك الأخرى[٨]، لتفرقة القبائل وعدم منح إحداها سلطة وقوة مطلقة يمكن أن تثير المشـــكلات للإدارة الاستعمارية. وذلك مع تهميش الشمال والحد من قدراته الإنتاجية وإهمال تنميته وإجبار ســـكانه على الانخراط في وظائف الجيش والشـــرطة. ووفقاً لهذا التمييز الاســـتعماري على أســـاس عرقي استمر تسييس الجيش على الأســـاس نفســـه بعد الاســـتقلال، على نحوٍ يؤكد مسؤولية الإدارة الاستعمارية عما ستؤول إليه أوضاعٌ

(١) Mazrui, Ali: Francophone Nations and English-Speaking States: Imperial Ethnicity and African Political Formations, in: Rothchild, D. and Olorunsola, V.A. (editors): State versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas, Westview Press, London, 1983, pp.28, 29.

(٢) Mamdani, Mahmood: Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism, 1996, p.37.

(٣) Mamdani, Mahmood: Historicizing power and responses to power, pp.862, 865.

(٤) Ibid, p.867.

(٥) Fenwick, Laura, Op.cit, p.6.

(٦) Ibid, p.5.

(٧) أحمد الزروق: مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص (٩٣، ٩٤).

(٨) CO 879–155: Opening Address by the Secretary of State, Colonial Office Summer Conference on African Administration, Fourth Session "African Local Government", 20th August– 1st September, 1951.

أوغندا عقب الاستقلال[١].

وفضلاً عن هذا؛ رأى البعض[٢] أن إرث الحكم الاستعماري وتأثيره في النخب المحلية الإفريقية كان سبباً لفسادهم السياسي الذي استشرى بعد الاستقلال، وقدّموا دليلاً تجريبياً على ذلك بأن هؤلاء الزعماء كانوا أداةً لتحقيق النهب الاستعماري، ولهذا عزز الاستعمار من سلطتهم، وغداة الاستقلال مباشرةً وقف هؤلاء الزعماء بالمرصاد للحكومات الوطنية التي تأسس أغلبها من قادة حركات التحرر الوطني، ولم يكن هذا إلا نتيجة مباشرة لسلطتهم التي اكتسبوها ضمن الإدارة المحلية إبان عهد الاستعمار. وتبيّن بالمقارنة أن فساد زعماء الدول الناطقة بالإنجليزية «الأنجلوفونية» أعلى كثيراً من فساد زعماء الدول الناطقة بالفرنسية «الفرانكفونية».

٢- نتائج سياسات بريطانيا اقتصادياً:

كان على الحكومة الاستعمارية توفير أجود الأراضي للمستوطنين البيض بطرد ملاكها، وضمان حيازة البيض لها بتشريعات مجحفة، ومثلاً: حقق قانون المرتفعات البيضاء White Highlands في كينيا عام ١٩٣٩م كِلَا الهدفين، لأنه احتفظ بأفضل الأراضي الزراعية للأوروبيين. كما ضمنت بريطانيا إمداداهم بعدد كبير من عمال المزارع، وذلك بفرض ضرائب ثقيلة على الأكواخ، وضرائب الاقتراع، والتشريعات التي تحظر على الأفارقة زراعة المحاصيل النقدية[٣]، ولم يعد أمام الأفارقة خيار سوى الإذعان للعمل في أراضي البيض التي كانوا يملكونها، مقابل أجور زهيدة؛ لدفع الضرائب الثقيلة التي فُرضت عليهم.

لذا؛ أصبحت التوترات بين البيض والأفارقة أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصةً بعد أن عاد المحاربون الأفارقة حاملين معهم آمال الازدهار الاقتصادي، فوجدوا أن كل المقدرات الاقتصادية وُضعت بأيدي البيض، وأصبح التحضر مقصوراً على الغالبية البيضاء، مقابل حواجز اقتصادية وأجور زهيدة للأفارقة؛ مما أجج مشاعر الكراهية وعدم الرضا عن الحكم الاستعماري[٤].

وهكذا؛ فإنه في البلدان الإفريقية التي كان بها عدد كبير من السكان البيض، خلال الفترة الاستعمارية، ساعد التمييز العنصري بها- كما حدث فيما عُرف بالبانتوستانات أو المعازل بجنوب إفريقيا- في توحيد المجموعات القبلية المختلفة ضد المستوطنين البيض والنظام الإمبراطوري البريطاني، وكانت كينيا وزيمبابوي من بين الحالات الكلاسيكية، حيث تم حجز أفضل الأراضي للبيض[٥].

وأخيراً؛ يمكن القول إن طبيعة الدول الإفريقية تأثرت منذ الاستقلال بشكلٍ كبير بتجاربها الاستعمارية، ودفعت الدول الإفريقية فاتورةً هذه الحقبة بتبعية واضحة لقوى الاستعمار لم تستطع الفكاك منها[٦]، خاصةً على الصعيد الاقتصادي، حيث ظلت الجوانب الاقتصادية كما هي منذ الحقبة الاستعمارية، بما في ذلك أنواع الصادرات والروابط التجارية القوية مع أوروبا، وهذا ما جعل كوامي نكروما يصف هذه المرحلة بأنها مرحلة جديدة من مراحل الإمبريالية، وأنها «استعمار جديد»[٧].

٣- نتائج سياسات بريطانيا اجتماعياً:

كان للسياسات البريطانية نتائجها السلبية على المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء، من ذلك ما أفرزه الحكم غير المباشر من إيجاد عرقيات صغيرة مستفيدة في مواجهة عرقيات أكبر كانت هي الضحية، فكانت معضلة

(١) Wolf, Kristen: the Impetus for Transitions From Relief to Development in Post-Conflict Environment: Food Security, Land Access and Livelihood Reconstruction Among the Acholi of Northern Uganda, Master of Arts in Anthropology, University of South Carolina, 2010, pp.15-16.

(٢) Ali, Merima, Fjeldstad, Odd-Helge, Abdulaziz B. Shifa: Did British colonial rule in Africa foster a legacy of corruption among local elites?, /October 28th, 2020, in: https://blogs.lse.ac.uk

(٣) Fenwick, Laura, Op.cit, p.7.

(٤) Ibid, p.8.

(٥) Mazrui, Ali, Op.cit, p.28.

(٦) Mazrui, Ali, Op.cit, p.27.

(٧) Riley, Charlotte Lydia, Op.cit, p.44.

الحكم الاستعماري الأساسية هي استفادة أقلية على حساب أغلبية من الضحايا[١]. ومن ثَمّ أدت السياسة الاستعمارية إلى إحداث تفرقة سياسية واجتماعية واقتصادية بين الوطنيين الأفارقة والجاليات الأوروبية والآسيوية، كما أنها أدت إلى زرع بذور الانقسام والكراهية بين الإفريقيين أنفسهم، ففي أوغندا مثلاً ساعد البريطانيون مواطني الجنوب على بناء مجتمعات أكثر ثراءً وتحضراً من المناطق الشمالية، وهذا أدى إلى حدوث توترات عرقية بين الجماعات الأوغندية. وبالمثل حدث هذا في السودان حيث عزلت بريطانيا الشمال عن الجنوب[٢]؛ مما تسبب في مشكلة كبيرة لم تنته إلا بانقسام السودان إلى دولتين.

أيضاً أفرزت السياسات البريطانية الخاصة بالتدخل في العادات والتقاليد ردة فعل إيجابية بالنسبة للتاريخ الوطني الإفريقي، ففي غانا مثلاً كان أحد أهم أسباب ظهور الحركة الوطنية هو تجاهل البريطانيين لعادات الأشانتي وتقاليدهم، مما دفع الأشانتي للتفكير منذ عام ١٨٦٣م في غزو الساحل والتخلص من الإنجليز الدخلاء[٣].

وفضلاً عن هذا كله عانى المجتمع الإفريقي من بعض الظواهر السلبية التي تسبب الاستعمار في استشرائها؛ فنتيجةً للمصالح الاقتصادية الاستعمارية أُغرقت الأسواق الإفريقية بسلع قاتلة، كانت شديدة التأثير في حياة الإنسان الإفريقي، حيثُ أمدته القوى الاستعمارية بالمشروبات الكحولية والأسلحة، بعد أن سلبته أمواله وثرواته من السلع المهمة، فضلاً عن وجدانه وصحته، وبالسلعة الثانية (الأسلحة) رفع الإفريقي السلاح في وجه أخيه؛ لقنصه وسلب حريته، وبيعه ضمن حملة أوروبية ممنهجة للحصول على الرقيق الإفريقي[٤].

والعجيب؛ أن بريطانيا على الرغم من كونها أكثر المستفيدين من تجارة الأسلحة والمشروبات الكحولية والرقيق؛ فإنها كانت في طليعة المطالبين بحظر تجارة تلك السلع. وتشهد القرائن التاريخية على أن هذه المطالب كانت تحرك مصالح متعلقة ببريطانيا، فمزاعم محاربة تجارة الرقيق كان من أهم دوافعها اتخاذها ذريعة للتدخل في بعض الدول واحتلالها، مثلما حدث في نياسالاند التي تذرعت بريطانيا بحجة محاربة تجار الرقيق العرب وأعلنت حمايتها عليها، وأطلقت أيدي الشركات والبعثات التنصيرية للعمل في تلك البلاد. أما دوافع محاربة تجارة المشروبات الكحولية فكانت بريطانيا تهدف من خلالها إلى التدخل في شؤون بعض الدول الإفريقية، وحرمان بعض القوى الأوروبية المستفيدة من هذه التجارة[٥].

على الرغم من كل هذا؛ زعمت بريطانيا أن لها رسالة تتمثل في نشر الحضارة، والنهوض إلى أقصى حدٍّ بالرفاهية المادية والمعنوية لسكان إفريقيا، والعمل على تقدمهم الاجتماعي، وكانت المطالبة بحظر بيع تلك السلع واحدة من الدلائل التي استندت إليها الدعاية الاستعمارية لتأكيد حسن نية الاستعمار وجهوده الإصلاحية في إفريقيا[٦].

وقد واجه بعض المثقفين الأفارقة مثل هذه الدعايات منذ بدايات الوجود الاستعماري، ومنهم المواطن السيراليوني وليام جرانت William Grant، الذي حاولت الإدارة الاستعمارية البريطانية استقطابه للترويج للفكر الاستعماري، بتعيينه في المجلس التشريعي في

(١) Mamdani, Mahmood: Citizen and Subject, p.37.

(٢) Kokole, Omarith and Mazrui, Ali: Uganda the Dual Polity and the Plural Society, In Larry Diamond & Juan J. Linz & Seymour Martin Lipset (eds.): Democracy in Developing Countries Africa, Boulders, London, Lynne Rienner Publishers, 1988, P.295.

(٣) عبدالله عبدالرازق إبراهيم، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٤) إيمان رجب تمام: تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الإفريقية في ضوء مؤتمر بروكسل ١٨٨٩-١٩١٢م، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، ع٣٩، ج٢، ٢٠٢٠م، ص (١٤٦١-١٤٦٣).

(٥) فيان حسن: التطورات السياسية في ملاوي ١٨٩١-١٩٦٤م، مجلة آداب ذي قار، ع٣٤، ٢٠٢١، ص٢٦٦.

(٦) كرادور. م: الحرب العالمية الأولى ونتائجها، تاريخ إفريقيا العام، مج٧: إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠م، ص٣١٥.

سـيراليون، لكنـه اسـتخدم موقعه ليقضي علـى أوهام المسـتعمر، فقـد كان جرانت محـرراً لصحيفة West African Reporter، وسـجل دونما خوف في صحيفته عام ١٨٨٢م تلك الإدانة القوية قائلاً:

«إنها وصمة عار مسـتمرة في علاقات الأوروبيين مع إفريقيا؛ أن تأتي كل باخرة مقبلة إلى الساحل بكميات كبيرة مما يعد عديم القيمة نسـبياً في التبادل نظير ما هو قيّم ومفيد، ولم تكن هذه الأشياء عديمة القيمة فحسب، ولكنها مدمرة ومخرِّبة بالفعل في كثيرٍ من الأحيان. إن الأوروبيين يحملـون إلى بلادهم مـا يزيدهم ثـراءً، تاركين للأفارقة مـا يُفقرهم ويقضي عليهـم... إن الأوروبيـين لن يجدوا في إفريقيا موطئ قدم ثابـت لأفكارهم الحضارية إلا إذا أصبح الإنصاف والعدلُ هما أساس العلاقات التجارية بين الأوروبي المستنير المتعاظم وبين الإفريقي (البدائي). ولكن طالما استمرت براميل الرم[١] Rum تترى واحداً بعد آخر، فلا جدوى هناك على الإطلاق لتعزيز جهود الإرسـاليات التنصيريـة، أو لتلك العظات التـي يرددها المحترفون أو أهل الخير، عن البركات المزعومة للحضارة الأوروبية»[٢].

٤- نتائج سياسات بريطانيا صحياً:

رأى بعض مؤرخي الاسـتعمار الغربـي عامةً أنه على الرغم من قسـوة الحكم الاستعماري فإن له إنجازات طبية في المسـتعمرات، عدُّوها من حسـنات هذا الحكم. وهنا يبرز تسـاؤل مهم: هل كان الطب الغربي في المستعمرات حقاً طباً عقلانياً وإنسـانياً؟ وهل يُعدّ بالفعل إحدى فوائد الإمبريالية التـي لا يمكن إنكارها؟ وهـل كان هذا الطب سـلاحاً من بيـن ترسـانة الأسـلحة الأيديولوجية التي استخدمها الحكم الإمبريالي لفرض هيمنته؟ ولمصلحة من اسـتخدم هذا الطب: لأفراد الإدارة الاستعمارية والجيش، أم لسكان المستعمرات، أم الاثنين معاً؟[٣].

لقـد كتب بعـض الكتـاب الاسـتعماريين بفخر عن انخفاض معـدل الوفيات في مسـتعمرات غربي إفريقيا مثلاً، وأنه يُعدّ دليلاً على إنجازات الطب الاستعماري، وعلّق بعضهم قائلاً: «أيّاً ما كانت المساوئ السياسية للاستعمار؛ فإن نجاحه من الناحيـة البيولوجية يُعدّ من أعظم قصص النجاح في التاريخ الحديث»[٤].

لكن كثيراً مـن الباحثين المُحدثين أخذوا يسـلطون الضوء مؤخـراً على الكـوارث الديموغرافية والاجتماعية والصحية التـي نتجت عن بدء مخالطـة الأوروبيين، وأن الاسـتعمار نفسه شـكّل خطراً صحياً رئيساً على السكان المحليين. أمـا نجاحات الطـب الغربـي- إن كانت له نجاحات- فقد ظهرت متأخرة في العصر الاستعماري، ولم تُفد إلا جزءاً من السكان[٥].

ويمكن دحض هذه المزاعم؛ بأن الطب الحديث الذي جلبه المسـتعمرون البريطانيون للبـلاد التي احتلوها كان هدفه خدمة المصالح الاستعمارية فحسب، بدليل أن «طب المناطق الحارة» أُنشئ خصيصى لحماية الجنود الأوروبيين وليس المجتمعات المحلية، يشـهد لذلـك المفارقة التي أوردهـا جون فارلـي، ومفادها أن السـلطات البريطانية اكتشـف أحد علمائها داء دودة البلهارسيا في مصر، لكنها تركـت آلاف المصابين في مصـر يواجهون مصيرهم، لأن القـوات البريطانية كانت في مأمن من المرض ويمكنها أن تكتفي ببعض الإجراءات الوقائية، بينما اتخذت السـلطات البريطانية إجراءات صحية ووقائية أوسع في جنوب إفريقيا لأن المستوطنين البيض كانوا معرضين لخطر الداء نفسه، فضلاً عن أهمية صحة عمال المناجم بالنسـبة للمستعمر وشـركات التعدين العاملة تحت وصايته، فبذلت الكثير من الجهود لخفض معدلات الوفاة بيـن عمال المناجم، والتي

(١) مشـروب كحولي مقطر مصنوع من مشتقات قصب السكر، انظر: لويس معلوف: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، ١٩٩٧، ص٢٨٨.

(٢) وولي سوينكا: الفنون في إفريقيا خلال فترة السيطرة الاستعمارية، مج٧: إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥م، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠، ص (٥٦٩-٥٧٠)؛ إيمان رجب تمام: تجارة المشروبات الكحولية، مرجع سابق، ص (١٤٦١-١٤٦٣).

(٣) انظر: تقديم المترجم د. مصطفى إبراهيم فهمي لكتاب: الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص٧.

(٤) دافيد أرنولد، مرجع سابق، ص١٥.

(٥) دافيد أرنولد، مرجع سابق، ص (١٥، ١٦).

كانت قد وصلت لمستويات مفزعة[1].

وعلى هذا؛ لم يكن الطب الاستعماري عموماً، والبريطاني على وجه الخصوص، سوى مجرد وسيلة «أيديولوجية» لتحقيق الأهداف الإمبريالية، وجرى استخدامه كذلك لأغراض التنصير عبر إظهار التعاطف مع الآلام الجسدية.

٥- نتائج سياسات بريطانيا تعليمياً:

نظام التعليم الاستعماري البريطاني لم يُصمم لتقدّم سكان المستعمرات كما أُشيع، وإنما صُمم للحفاظ على الاستغلال الإمبريالي وإدامته[2].

وكان إطلاق بريطانيا أيدي البعثات التنصيرية في التعليم في المستعمرات الإفريقية ما هو إلا مكافأة لها لتيسيرها لبريطانيا استعمار أجزاء مهمة من القارة، فمثلاً بعد أن تدفقت الإرساليات التنصيرية إلى نياسا أصبحت تلك الإرساليات عوناً للبعثات الكشفية البريطانية، كما كانت على اتصال بالرحالة والمستكشفين البريطانيين، ثم وضعت بريطانيا أيديها على نياسالاند (مالاوي) وأعلنت حمايتها عليها[3]. أضف إلى ما سبق: افتقار نظام التعليم الذي تقوم به الطوائف المتنافسة إلى ضعف تماسك البنى الثقافية والسياسية والاجتماعية للدولة.

في هذه الفترة أيضاً؛ اكتسبت حركات الاستقلال الإفريقي قوة كبيرة بفضل التعليم، حيث كانت بعض التدخلات البريطانية في التعليم بين الحربين العالميتين لا تحظى بشعبية كبيرة. كما أن الأفارقة الذين تلقوا تعليماً غربياً استعمارياً بهدف استمالتهم؛ أصبحوا سهماً نافذاً في صدر الاستعمار، عندما وقفوا في طليعة الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال.

خاتمة:

اتبعت بريطانيا جملة من السياسات والوسائل لإحكام قبضتها على المستعمرات الإفريقية، وصيغت تلك السياسات لتحقيق الأهداف والمكاسب الاستعمارية البريطانية دون النظر لحاجة الدول الخاضعة للاستعمار؛ فكان من البديهي أن تكون لهذه السياسات سلبياتها.

فعلى صعيد نُظم الحكم حاولت بريطانيا قدر الإمكان الحد من نفقات الإدارة، فاتبعت نظام الحكم غير المباشر في كثير من مستعمراتها بهدف استقطاب بعض النخب الإفريقية واستمالتها، أما في المناطق التي كانت مرتعاً للاستيطان الأبيض فقد اتبعت سياسة الحكم المباشر كنوع من العنصرية التي عانت منها تلك المستوطنات، ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهؤلاء المستوطنين.

وعلى الصعيد الاقتصادي؛ وُجهت السياسات البريطانية لخدمة مصالحها الاقتصادية، فعملت على الاستحواذ على الثروات والمعادن، كما أنها وجهت اقتصاد المستعمرات لخدمة الاستغلال الإمبريالي، فانتزعت الأراضي من الوطنيين، وفرضت زراعة المحاصيل النقدية المطلوبة للتصدير العالمي، فضلاً عن العمل الإلزامي، حتى تطوير البنية التحتية من مشروعات الطرق والسكك الحديدية والموانئ وغيرها كان يهدف أساساً لخدمة الأغراض الاستعمارية، بغض النظر عن مدى استفادة المستعمرات منها.

وأخيراً؛ كشفت الدراسة عما نتج عن السياسات البريطانية من آثار سلبية في المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء على الصعيد الاجتماعي والصحي والتعليمي، فقد أدت إلى إحداث الفرقة بين الوطنيين، وعانى الأفارقة من سياسات التمييز العنصري، كما اتسمت الخدمات المقدمة على الصعيد الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة بالمحدودية، ولم يحصل الأفارقة إلا على المستويات الدنيا من الخدمات التي اضطلع بها غالباً رجال البعثات التنصيرية، ولهذا كان من المتوقع أن تزداد معدلات الأمية والجهل، وتنتشر الكثير من الأوبئة والجوائح ■

---

(١) جون فارلي: البلهارسيا: مشكلة «لصحة الأهالي» ١٩٠٠-١٩٥٠، في دافيد أرنولد، مرجع سابق، ص (٢٧٧-٢٨١).

(٢) Windel, Aaron, Op.cit, p.1.

(٣) Ibid, p.1.